الابدال

الابدال بين اللغويين والنحويين

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد على النجار
الأستاذ بكلية اللغة العربية

يحكم اللغويون بالإبدال فى الكلمتين تتفقان فى المعنى ، وفى الحروف ما عدا حرفا . ولا يبالون بعد ذلك أوقع هذا فى لغة من لغات العرب أم لغتين ، وقد حملهم على القول بالابدال فى هذا أن القوم كانوا مجتمعين حينا من الدهر فى حيز من الأرض يضمهم ، فكان لسانهم واحدا لا اختلاف فيه . ولو قد بقوا متدانين ما جرى هذا الخلف فى لسانهم . فإذا ورد عنهم لفظان لمعنى واحد يختلفان فى بعض الحروف فالبصيرة تهدى إلى أن الموضوع أولا أحدهما ، وأن الآخر نشأ بطريق البدل ؛ ويبعد كل البعد أن يرتجل اللفظان بعد التفرق ويكون بينهما هذا التدانى والتقارب . فاختلاف اللاغين باللفظين بينهما ما ذكرنا لا يمنع القول بالابدال . وفى ذلك يقول أبو الطيب اللغوى : « (١) ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ؛ وإنما هى لغات مختلفة ، تتقارب اللفظتان فى لغتين لمعنى واحد ، حتى لا يختلفان إلا فى حرف واحد » .

ولا يذهب هذا المذهب الواسع فى الإبدال النحويون . فهم يضيّقون فى أمره ، وينفون عن عراه ما يرجع إلى لغتين . قال ابن جنى (٢) : « فأما قولهم : جذوت وجثوت إذا قمت على أطراف الأصابع ـ وقرأت على أبى على :

إذا شئت غنتنى دهاقين قرية وصنّاجة تجذو على كل منسم

فليس أحد الحرفين بدلا من صاحبه ، بل هما لغتان » . وقال البطليوسى (٣)

(١) المزهر ، مبحث الأبدال (٢) سر الصناعة ، حرف الذال (٣) المزهر ، مبحث الأبدال .

فى شرح الفصيح : « ليس الألف فى الأرقان ونحوه مبدلة من الياء ، ولكنهما لغتان » وكذلك لا يقولون بالأبدال فى الحرفين ليس بينهما تقارب . وفى ذلك يقول أبو محمد البطليوسى وهو يفند ابن قتيبة إذ تابع اللغويين (١) : «ذهب ابن قتيبة فى هذا الباب مذهب أهل اللغة : فجعل ما ذكره فيه من المبدل. وذلك غير صحيح على مقاييس النحويين ؛ لأن البدل عندهم لا يصح إلا فى الحروف التى بينها تجاور فى المخارج أو تناسب فى بعض الأحوال . وأما مثل أشرت العود ونشرته ووشرته ، وجاحست عنه وجاحشت ، والبج به والبط به ، فلا يرونه بدلا . وإنما هى ألفاظ تتقارب صيغها ومبانيها ، وتتدانى أغراضها ومعانيها . فيتوهم المتوهم أن أحدها بدل من الآخر » . ويقول أبو محمد بعد هذا عن النحويين : « ولا يحكمون على حرف أنه بدل من غيره ولا زائد إلا بدليل وقياس » .

والقارىء إذا استبطن الرأيين بان له سداد مذهب اللغويين ، وأنه أدنى للحق وأقرب للصواب ؛ فقد علمت أن الذى يقضى به الحدس اللغوى أن اللفظ الأصلى واحد ، وأن الآخر نشأ عنه بطريق التحريف والأبدال ، والمثال الذى أورده أبو محمد فيما لا يراه من المبدل هو من المبدل لا محالة . فأشرت العود ووشرته ونشرته أصلها واحد هو إحدى هذه الصيغ ، واللغوى يجزم بأن فيها بدلا ثم يتعرف الأصل والفرع ، وكيف نشأ التفرع . ويبدو أن الأصل هو الهمز ؛ فان معظم مادته يدور على التحزيز ، يقال : أشرت المرأة أسنانها : حزّزتها ، والمؤشّر : المرقق ، والأُشَر المفلج أسنانه . وقد تفرع عن الهمز الواو ، فقالوا : وشرته ؛ كما قالوا فى آخيته : واخيته ، وجاءت النون فقالوا : نشرته . والأبدال من عمل اللسان ، وهو لا يضبطه ضابط ، ولا يحبسه حابس ، ولو بقى اللسان العربى غير مدوّن لبعد عن اللسان الأول كل البعد ، ولكن التدوين قيده فلا ينطلق ذات اليمين وذات الشمال . وقد كان مما حمل النحوى أن يذهب إلى ما ذهب إليه أنه لا يقول إن اللفظ مبدل إلا إذا قام عنده دليل خاص على تفرعه ، وليس هذا ميسورا دائما ، واللغوى لا يعنيه

(١) الاقتضاب ٢٢٤

أن يعين الأصل ويميز من الفرع ، وإنما همه فى أن يبين أن فى اللفظين بدلا وهذا ما يعنيه أبو محمد إذ يقول : إن النحويين لا يحكمون بالبدل إلا بدليل وقياس ، فهو يريد الدليل الخاص على ما علمت ، واللغويون يذهبون إلى ما يذهبون إليه يسوقهم أيضا دليلهم وقياسهم . ونرى فوق رأى اللغويين إذ لا يقصرون الإبدال على ما تقارب من الحروف ؛ ونحن نجزم بأن المصريين إذ يقولون : آلت ، يريدون قالت ، يبدلون الهمزة من القاف وليس بينهما التدانى الذى يشترطه أبو محمد ، ويقول بعض سكان الصعيد فى مصر : الدبنة فى الجبنة ، ويقول كثير من المصريين : الديش فى الجيش ، والجيم والدال ليسا على ما يشترط أبو محمد فى الإبدال .

وهنا أمر ينبغى التنبه له ، فان اللغويين مع توسعهم فى القول بالابدال يوصون بالاحتياط والتثبت فى المصير اليه . فقد يكون اللفظان يقضى ظاهر أمرهما بالبدل ، وهما ليسا منه فى قبيل ولا دبير ؛ وذلك أن يرجع أحدهما الى أصل غير ما يرجع اليه الآخر . ومن ذلك أنه يقال خَمَصَ الجرح وحَمَصَ اذا ذهب ورمه ، وليس أحد الحرفين بدلا من صاحبه (١) فانك تجد لكل واحد منهما وجها يحقق له حروفه . وذلك أن الخموص — بالخاء — من الشىء الخميص : الضامر . وهذا واضح ؛ لأن الشىء اذا ذهب ورمه ضمر ، فهو فيه كخمص البطن . وأما الحموص — بالحاء — فهو من الحِمّص ، لأن الحمصة صغيرة مجتمعة ضامرة . وكذلك (٢) قَرَبٌ حثحاث وحذحاذ إذا كان سريعا — والقَرَب طلب الماء — : ليس ذلك بدلا من صاحبه لأن حثحاثا من قول تأبط شرا :

كأنما حثحثوا حُصًّا قوادمه أو أم خشف بذى شث وطباق

أى أسرعوا به . وحذحاذ من معنى الشىء الأحذ . ويقال : صريمة حذاء اذا كانت ماضية . وحذحاذ وإن لم تكن من لفظ أحذ فانها قريبة منه ، ويقال ظليم أربد وأرمد . وليس هذا — فيما قال (٣) بعض اللغويين — من الابدال فأربد من الرُّبدة ، وأرمد من الرماد . ويقال (٤) : ضربة لازم ولازب . وقال

١ — من سر الصناعة ، حرف الخاء ٢ — من سر الصناعة ، حرف الذال
٣ — المخصص ج ١٣ ص ٢٨٤ ٤ — المخصص ج ١٣ ص ٢٨٥ .

بعض أهل اللغة : ليس اللزوب كاللزوم : اللزوب تداخل الشيء بعضه في بعض ؛ واللزوم المماسة والملاصقة » . وعندي أن هذا من الابدال لتخصيص المعنى وتعيينه . ويقال : فِناء الدار وثِناء الدار وهما أصلان « أما فِناؤها (١) فمن فنى يفنى ، لأنها هناك تفنى ؛ لأنك اذا تناهيت الى أقصى حدودها فنيت ، وأما ثِناؤها فمن ثنى يثنى لأنها هناك أيضا تنثنى عن الانبساط لمجيء آخرها واستقصاء حدودها » .

دواعى الابدال

إن الإبدال الواقع فى لهجتين سببه — كما أسلفنا — نسيان إحدى القبيلتين الصورة الأصلية للكلمة ، فتحرّف فى بعض الحروف . وللإبدال دواع أخرى :

١ — فمن ذلك تجنب بعض الحروف واستحسان بعضها . ومن ذلك إبدال قريش وأكثر أهل الحجاز الهمزة حرف مد فى نحو بئر ورأس ؛ إذ كانوا يتجنبونها فى هذا الموضع لأنها « حرف (٢) شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ؛ إذ كان أدخل الحروف فى الحلق : فاستثقل النطق به ؛ إذ كان إخراجه كالتهوع » . وفى لغة أهل اليمن إبدال الهمزة واوا : يقولون واسيته فى آسيته — على ما سبق لك — فكأنهم كانوا يتجنبون الهمز فى هذا الموضع ، كما يفعل المصريون بالقاف . ويقال : عانجت الرجل و عانقته . وهذا كان ممن انحرف لسانه عن القاف الى الجيم أو ما يقرب من الجيم ، كما ينطق بها العامة فى قرى مصر . وكذلك من قرأ فلا تكهر — على ما سبق — كان لسانه ترك القاف الى الكاف . ويحمل على هذا ما جاء من الخبيب فى الحبيب ، والرخمة فى الرحمة ، يقال : ألقى عليه رَخمته أى عطفه . فهذا — فيما يبدو — جاء ممن تجنب الحاء . وتشاهد هذا الابدال فى الأعاجم الذين يتكلمون بالعربية . وأمثلة هذا

---

(١) من سر الصناعة ، حرف الفاء .

(٢) المخصص ج ١٣ ص ٢٨٤

من الإبدال الذى يقع من الناس كثيرة ؛ منها قول عبيد الله (١) بن زياد لهانئ بن قبيصة : أهروري سائر اليوم ، يريد : أحروري . وكان عبيد الله يرتضخ لكنة فارسية . وجاء اللحن إلى عبيد الله فى ذلك أنه نشأ فى الأساورة عند شيرويه الأسوارى زوج أمه مرجانة . وذكروا (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار : ويهك يا ابن سمية ، يعنى ويحك . وأصل هذا الحديث فى البخارى (كتاب الصلاة ، باب التعاون فى بناء المسجد) يروى فيه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه حديث بناء مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيه «كنا نحمل لبنة لبنة ، وعمار لبنتين لبنتين . فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فينفض التراب عنه ويقول : ويح عمار ! يدعوهم الى الجنة ويدعونه إلى النار » . هذا لفظ البخارى . وقد أورد الحافظ ابن حجر من الروايات : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية ، ولم أقف على هذه الرواية التى ذكرها اللغويون. وممن وقع منه الابدال زياد الأعجم . كان (٣) يجعل السين شينا والطاء تاء ، فكان ينشد قوله :

فتى زاده الشلطان فى الود رفعة إذا غير السلطان كل خليل

فيقول : زاده الشلتان . وكان أبو مسلم الخراسانى إذا أراد أن يقول : قلت له قال : كلت له . وكذلك كان أبو حيان (٤) فى غير القرآن .

٢ — وقد يدعو الى الابدال التوهم والخطأ . ومن أمثلة ذلك التخمة : التاء فيها مبدلة من الواو . وأصله الوخامة . وقد أتى هذا من قبل أنهم يقولون اتخم ، ولا يكادون ينطقون بالثلاثى حتى يبين الواو ، فتوهم أن التاء أصلية وقد استمر بهم هذا التوهم فقالوا : أتخمه الطعام . ومن ذلك التهمة : تاؤها مبدلة من الواو وسبب هذا شيوع اتهم ، فظن أن التاء أصلية فى هذا البناء ، ويقولون : أستنوا أى أصابتهم السنة والجدب ، والتاء بدل من الواو

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٤١ (٢) المخصص ج ١٣ ص ٢٧٦ (٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٤١ (٤) البغية فى ترجمته .

أو الماء ، وقد يكون سببه أن بعضهم يقول فى السنة السنْتُ فتوهم أن التاء أصلية .

٣ — وقد يبعث على الإبدال التناسب والازدواج فى الكلام . ومن أمثلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ارجعن مأزورات لا مأجورات » ، وأصل مأزورات موزورات . ومنه قولهم : حياك الله وبياك : فقد قيل : إن الأصل : بوّأك . وهناك غير هذا من التخاريج . ومن هذا الوادى الأبدال للقافية كقوله (١) :

فأصبحت النساء مسلبات لهن الويل ، يمددن الثَّديِنا

يريد الثدىّ ، فأبدل من إحدى الياءين نونا ليتم له القافية النونية .

٤ — ومن دواعى الأبدال استبشاع الأصل لشناعته أو التشاؤم به . كما فى ويح وويب وويس ؛ فقد قيل : إن الأصل فى هذه الكلمات ويل . ويقولون : قاتمه الله يريدون قاتله الله . وهذا على رأى الفراء ؛ قال (٢) : « ومن كلام العرب أن يقولوا : قاتله الله ، ثم يستقبح ، فيقولون : قاتمه الله وكاتعه . ومن ذلك قولهم : أُيحك ويسك بمعنى ويلك إلا أنها دونها » ويقول العامة : نهار أسوخ ، يريدون : أسود ، وقد يدعون الكلمة بتمامها فيقولون : أبيض ، والحجر الأسعد فى الحجر الأسود . وسمعت من يسب غيره فيقول : ينعل ديكك ، تجنبا لسب الدين ، ومثل هذا كثير .

٥ — وقد يدعو إلى الأبدال تجنب ثقل التكرار فى الحرف ، وذلك فى المضعف . فقد يبدلون من أحد حروف التضعيف النون لأنه حرف غنة يستحب ؛ كما يقولون : حنظ فى حظّ ؛ قال الأزهرى (٣) : « وناس من أهل حمص يقولون : حنظ ، فاذا جمعوا رجعوا إلى الحظوظ . وتلك النون عندهم غنة ، ولكنهم يجعلونها أصلية ، وإنما يجرى هذا اللفظ على ألسنتهم فى المشدد ؛ نحو الرزّ يقولون رنز ، ونحو أترجّة ، يقولون . أترنجة ، ومن ذلك السبنتة للقطعة من الدهر ، وهى من السب بمعنى القطع . وهذا النوع من الابدال قد يقع بين

(١) اللسان فى ثدى . (٢) لسان فى كتع . (٣) اللسان فى حظظ .

العربية وغيرها. فالسنبلة في العربية شبّلت في العبرية (١)، وشبّلتا في الارامية، والقنفذ هو في الآرامية قبّذ. وقد يكون البدل من حرف التضعيف غير النون كالراء في فرقع أصابعها ، وأصـل ذلك فقّعها إذ اغمزها حتى يسمع لمفاصلها صوت . ومن ذلك ـ فيما يرى صاحب (٢) التطور النحوى ـ نحو اخضوضر واعشوشب ؛ أصلهما اخضرضر ، واعشبشب ، فجرى الأبدال لثقل التكرار ؛ فهذا الوزن في الأصل من باب صمحمح . وقد رأينا الابدال في الأمثلة السابقة يكون من الحرف الأول . وقد يكون من غيره ، كما في تقصى وتقضى وأملى وغنى ، فأصل ذلك تقصص وتقضض ، وأملل وغنّن . وهذا باب واسع في العربية ، ومنه السبت بمعنى القطع وأصله السب ، والحيوان وأصله الحييان فأبدل من الياء واوا تجنبا للتكرار .

٦ — وقد يدعو إلى الأبدال الرغبة في تضعيف الحرف — وهو عكس ما سبق — وذلك نحـو لمس إذا صح أن الأصـل لمت على ما سيأتى . ومن ذلك ست وأصلها سدس ، ويقول بعض العامة في عشرين عشّين . ويقول العامة في الوجه : الوش ، وقد أبدلوا من الهاء جيما قريبة من الشين ثم أدغم الحرفان كما ترى .

٧ — وقد يدعو الى الابدال رَوم الحرف القوى كما يقولون : تميمجٌ في تميمى ، قال في المخصص (٣) : « الجيم تبدل من الياء في تميمى ونحوه : تميمج ؛ لأنها تواخى الياء في المخرج ، مع الطلب لحرف أجـلد من الياء في الوقف ؛ إذ كانت الياء تخفى في الوقف لاتساع مخـرجها فأبدل منها الجيم لأنها والياء والشين من مخرج واحد» . ومن هذا — فيما يرى المبرد — شاه في جمع شاة ، الهاء فيه أبدلت همزة لخفاء الهاء بعد الألف الخافى أيضا . وكذلك ماء أصله ماه بدليل جمعه على مياه . ولا يرضى هذا صاحب التطور النحوى ويقول (٤) : « وهذا خلاف الحقيقة ؛ إذ أنا نستنتج من استعراض اللغات السامية الأخرى

(١) التطور النحوى ص ٢٢ . (٢) ص ٢١ . (٣) ج ١٣ ص ٣٦٨ .
(٤) ص ٣٣ .

أن الصورة الأصلية لكلمة ماء كانت mai ماى أو قريبة منها ، وأن الهاء في مياه وما ماثلها من الجموع زائدة » . ومن هذا إبدال الجيم أو القاف من الهاء في الكلمات المعربة نحو الكوسج في كوسه . – والكوسج : قصير اللحية – ومن ذلك البذرقة وهي الخفارة – وأصلها في الفارسية بدراه أي طريق موحش فبد : سيء ، وراه : طريق ، والطريق الموحشة تحتاج الى خفارة . وذلك أن القاف من أمتن الحروف وأشدها جرسا ، وكذلك الجيم والهاء خفية (١) . وسوهاج بلدة من بلدان صعيد مصر تراها في كتب البلدان العربية سوهاى ، فانظر كيف أبدل العامة من الياء الجيم لأنه حرف جلد قوي .

٨ — وقد يدعو الى الإبدال طلب الحرف الخفيف لوجود ما يمهد له ويجذبه . ومن أمثلة ذلك شِيَرة في مكان شجرة . فترى أنهم كسروا الشين فاجتذب الكسر الياء بدل الجيم . وقد ورد ذلك في قول الشاعر :

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شِيَرات

والمحفوظ في شيرة الكسر . وقد نقل ابن مالك في شرح كافيته فيها الفتح ولم أقف عليه في كتب اللغة .

٩ — وقد يدعو الى الابدال في العربية تعريب الكلمة يكون فيها الحرف لا يوجد في العربية . وذلك كالآجر وأصله الآكر بالحرف بين الجيم والكاف ، وهو الذي اصطلح على تسميته بالجيم المصرية ، وكالفرند ، وأصله البرند بالباء الثقيلة التي يشتد فيها ضغط الشفتين أي البرند . ولا يقال : إن هذه الحروف كانت عند بعض القبائل العربية ، فقد كان ذلك مقصورا على القبائل التي تخالط غير العرب كاليمنيين الذين خالطوا الحبشة كان عندهم الجيم المصرية ، وقد تأثروا فيها — فيما يظهر — بالحبشة . وترى العامة في مصر من لم يحذق الهجاء الأوربي ينطق بالكلمات المعربة على حسب النطق العربي الذي تعوده فيقول بيجاما ، ومن حذق ذلك الهجاء يقول : البيجاما بالجيم القريبة من الشين أو الجيم المعطشة كما يقولون . وقد عقد سيبويه لذلك بابا جعل عنوانه : « هذا باب اطراد الأبدال في الفارسية . وتقييده بالفارسية لكثرة الابدال في عهده من هذه اللغة ؟

١ – راجع سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢